ظاهرة الاقتصاد اللغوي في الدرس اللغوي العربي

The phenomenon of linguistic economy in The Arabic

عطاء الله بوسالمي[1]*

المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو الأغواط، (الجزائر)، a.bousalmi@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الارسال 16-02-2023 تاريخ القبول 29-07-2023 تاريخ النشر31-12-2023

ملخص:

اللغات عموما تسعى إلى ادخال الجهد في عملية التواصل ولكن دون أن يحدث ذلك شرخا في نجاح عملية التواصل بين المتخاطبين، فأردت من خلال هذا البحث أن أناقش هذا السلوك اللغوي في إطار مفهوم الاقتصاد اللغوي الذي يقول بمبدأ أن تعبر بالقليل المتناهي عن الكثير غير المتناهي، فانطلقت في بحثي من خلفية مناقشة إشكالية مفادها هل عرف العرب المتحدثون ظاهرة الاقتصاد اللغوي فروعيت أثناء استخدامهم اللغة؟.

ولمقاربة هذه الإشكالية انتهجت منهجا وصفيا تحليليا، واخترت اللغة العربية كمادة لدراسة هذه الظاهرة وقفت عند نتيجة مهمة هي أن النظام اللغوي بين ثنائية الوضع والاستعمال يعين المتكلم على نجاح عملية التواصل بأقل مجهود ممكن و بدقة في توظيف الأساليب و الألفاظ.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد اللغوي، النظام اللغوي، التحليل اللغوي، الاستعمال اللغوي، أمن اللبس.

Abstract:

Languages in general aim to introduce effort into the process of communication, but without causing a rupture in the success of communication between speakers. Through this research, I intended to discuss this linguistic behavior within the framework of the concept of linguistic economy, which suggests the principle of expressing infinite amounts with minimal resources. I started my research by discussing the problem. Did Arabic speakers recognize the phenomenon of linguistic economy during their language use?.

To approach these issue, I adopted a descriptive and analytical method. I chose the Arabic language. I also arrived at an important result, which is that the linguistic system, through the interplay between its binary functions of situational and communicative contexts, enables speakers to achieve successful communication with minimal effort by employing appropriate strategies and expressions..

Keywords: Linguistic economy. linguistic system. linguistic analysis. language usage. clarity in communication.

* عطاء الله بوسالمي، a.bousalmi@cu-aflou.edu.dz

1– مقدمة:

الاقتصاد اللغوي سمة لا تخص لغة دون لغة أخرى، فهي صفة بشرية عامة، تمس جميع مستويات اللغة ابتداءً من الصوت مروراً بالتركيب فالدلالة، ويعتبر الاقتصاد اللغوي من أسباب تطور اللغة لأنها تجنح غالبا إلى السهولة والتيسير والعربية إحدى هذه اللغات التي تتجلى فيها مظاهر الاقتصاد في كل جوانبها، فهي كما يقول الدكتور فخر الدين قباوة تراها في ابتغاء التوفير للجهدين الذهني والعضلي للإنسان، تتخلى عن كثير من التفريعات المعقدة والأنظمة التعبيرية المختلفة والصيغ الشكلية المجهدة والأصوات العسيرة.

و مقالنا هذا يبحث في إشكالية أين تتجلى مظاهر الاقتصاد اللغوي داخل مدونة الدرس اللغوي العربي؟، وقد انتهجت في غالب البحث المنهج الوصفي لأقف عند أهم معالم الاقتصاد اللغوي في اللغة العربية ونقلت أراء الباحثين القدامى والمحدثين العرب بخصوص هذا السلوك اللغوي، ووضعت خطة تتمثل في مقدمة قدمت فيها مصطلح الاقتصاد اللغوي وعلاقته باللغة، المبحث الأول: المطلب الاول مفهوم الاقتصاد اللغوي لغة، الثاني اصطلاحا، والمبحث الثاني الاقتصاد اللغوي عند الباحثين المحدثين، المبحث الثالث الاقتصاد اللغوي عند الباحثين القدامى، المبحث الرابع علاقة الاقتصاد اللغوي بالاستعمال. وختمت المقال بأهم النتائج المتوصل لها، والمتمثلة خاصة في أن للعربية خصائص يعز وجودها في اللغات الأخرى التي يتجسد فيها الاقتصاد اللغوي كالإضمار والتضمين....

2- مفهوم الاقتصاد اللغوي:

2–1 لغة: القصد: العدل واستقامة الطريق والوسط بين الطرفين[1].

ويقال اقصد في النفقة، لم يسرف ولم يقتر[2]، ويقال: بيننا وبين الماء ليلة قاصدة: هينة السير لا تعب فيها ولا بطء[3].

إذن القصد هو الاعتدال، فيقال الرجل القصد: ليس بالجسيم ولا بالنحيف، ويقال أعطاه قصدا، أي قليلا، وأقصد السهم: أصاب[4].

"فالاقتصاد توسط واعتدال في التصرف، لتجنب الإفراط والتفريط، وله مظاهر مختلفة في الحياة العملية، من زراعة وصناعة وتجارة وإدارة وتوجيه، وكذلك تراه في ميدان التفكير، لأنه يرمي إلى الإيجاز، والتعويل على أقل ما يمكن من الضوابط والفروض لتفسير الظواهر المختلفة، في أشكالها التي تتجاوز الحصر أحيانا، فالعلم اقتصاد في التفكير والعمل، واختزال للجهد والنشاط في ميادين الحياة"[5].

مما سبق نلاحظ أن المعاني اللغوية للاقتصاد لا تخرج عن الاستقامة والتوسط والعدل والاعتدال، والسهولة (تجنب العناء والمشقة)، والقلة والإصابة[6]. وقد وردت مشتقات مادة (قصد) في القرآن الكريم في ستة مواضع[7]:

﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾[8].

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنۡهَا جَآئِرٞ وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾[9].

﴿ لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾[10]

﴿ وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴾[11].

﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم ۚ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾[12].

﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾[13].

وبتتبع معاني هذه المشتقات في تفسير بحر المحيط[14]، وجدنا أن معانيها لم تخرج في مجملها عن المعاني اللغوية المحددة سابقا[15].

2-2 الاقتصاد اللغوي اصطلاحا:

كما ذكرت أن الاقتصاد اللغوي ليس بدعة ابتدعها المحدثون، أو ظاهرة غفل عنها الأولون، بل هو سلوك لغوي عرفه القدامى وتعاملوا معه بعلمية، وبمصطلحات خاصة، أما مصطلح الاقتصاد اللغوي فقد ولد من رحم الدراسات الحديثة، وقصد المحدثون به "أن تعبر بالقليل المتناهي عن الكثير غير المتناهي"[16] وهو كذلك "أن يبلغ المتكلم أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل كمية من الجهود الذهنية والعلاجية لآلة الخطاب"[17] يعني أن من مميزات اللغة كما أشرت سلفا السعي دوما إلى توفير الجهد العضلي والذهني، والابتعاد قدر الإمكان عن الإطناب إلا في حالات الضرورة، وتعدّ اللغة في حد ذاتها "وسيلة اقتصادية، لأنها رموز صوتية محدودة، تؤدي معاني كثيرة غير ذات حدود"[18].

3- الاقتصاد اللغوي في نظر المحدثين:

يشكل الاقتصاد اللغوي لدى بعض المدارس اللسانية أحد أسسها الذي ترتكز عليه في وضع تصوراتها المفاهيمية للبحث اللغوي، حيث "تحاول البنيوية أن تفهم الظواهر اللغوية باللجوء إلى مبدأي الاقتصاد والفرق، والاقتصاد هو ميل المتكلم إلى التقليل من الجهود العضلية والذاكرية التي يبذلها في عملية التخاطب"[19]. فالاقتصاد اللغوي في جوهره توفير الجهد المبذول، مع تحقيق الغاية المنشودة، ويراه هويتني: "إن كل ما نكتشفه من تطور في اللغة ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يبذل في النطق، وأن هناك استعدادا للاستغناء عن أجزاء الكلمات التي لا يضر الاستغناء بدلالتها"[20].

ويقر دوسوسير أهمية مفهوم المجهود الأدنى فيقول: "إن بعضهم أتى بقانون المجهود الأدنى لتفسير ما يجد من تغيرات صوتية، فقد يكون في رأيهم هو العامل الذي يدعو إلى تعويض تقطيعين اثنين بتقطيع واحد أو إلى تعويض تقطيع صعب بآخر أيسر منه، ومهما قيل بشأن هذا الرأي فهو جدير بالفحص والعناية، فلعله يبين إلى

حد ما سبب ظاهرة التغير هذه أو قد يدلنا على الأقل على الوجهة التي ينبغي أن نسلكها بحثا عن ذلك السبب"[21].

ويربط بييرجيرو الاقتصاد اللغوي بالمعنى، وكيف يؤثر الاقتصاد في توجيه المعنى وذلك في قوله: إن الاقتصاد في الكلام مرتبط بشرط الجهد الأقل ولذا فهو يعتبر مصدر آخر من مصادر تغير المعنى"[22].

ويذهب أندري مارتيني وهو من أصحاب النزعة الوظيفية إلى أن الاقتصاد هو تلك العلاقة الموجودة بين بنية اللغة من جانب ووظيفة اللغة من جانب آخر، ويرى أن الاقتصاد يتجلى بصورة أكثر وضوحا في المستوى الثاني، لما يُعرف بالتقطيع المزدوج يقول: "ويمكننا أن نلاحظ ما يمثله التقطيع الثاني من اقتصاد، فإذا كان علينا أن نعطي لكل وحدة دالة صغرى إنتاجا صوتيا خاصا وغير قابل للتحليل فإنه يلزمنا أن نميز بين الآلاف منها، وهو ما لا يتوافق مع القدرات النطقية ولا مع حاسة السمع عند الإنسان"[23]، فمن المونيمات التالية: سلِم، علِم، حلِم.... يُمكن نظام اللسان العربي مستعمله من تبليغ معاني مختلفة لمجرد تبديل صوت (فونيم) محل آخر[24]. لقد سجل مبدأ الاقتصاد اللغوي حضورا قويا في الدراسات الحديثة، وذلك لأهميته البالغة، وتأثيره القوي في بنية اللغة، و هو حسب بعض الباحثين يسعى إلى أن يبذل المتكلم مجهودا عضليا أو ذهنيا لا يزيد على كمية الفوائد التي من أجلها تصاغ المادة الأصلية للغة، حتى يتحقق التوازن بين المجهود و المردود، والصيغ التي أهملها العرب لا بد أنها مخلة بهذا التوازن وإلا كانت مجهودا ضائعا أو غير مكافئ مع عائده، والصيغ في حد ذاتها مظهر اقتصادي في اللغة لأنها عبر عن معاني كلية عامة، كالفاعلية والمفعولية والزمانية والمكانية، ما كانت لتتحقق إلا بألفاظ كثيرة لولا توفر هذه الصيغ"[25].

سعى هؤلاء الباحثون من خلال الاقتصاد اللغوي إلى إيجاد نوع من التوازن بين الاحتياجات المتجددة في حياة الإنسان من جهة والمخزون اللغوي، وآلية توظيفه وفق هذه الاحتياجات "الاقتصاد اللساني هو ذلك البحث الدائم عن التوازن بين الحاجات المتناقضة التي ينبغي تلبيتها حاجات التبليغ من جهة فخمول الذاكرة والنطق من جهة أخرى وبين الحاجات والخمول صراع دائم، وإن قيام كل هذه العوامل بدورها تحدها المحظورات المختلفة التي تنحو إلى تجميد اللسان بإبعاد كل تجديد صارع"[26].

وقصدوا بهذا التوازن "أن يكون المعنى المندرج تحت العبارة على حسب ما يقتضيه المعبر عنه مساويا من غير زيادة فيكون إفراطا ولا نقصانا فيكون تفريطا. ومثاله قوله تعالى: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ الْمُومِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاَتِهِمْ خَاشِعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلاَّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ [27] "[28]،فقصروا بحثهم على التوازن الواجب إحداثه بين الاحتياجات والاقتصاد.

لقد تناول المحدثون ظاهرة الاقتصاد اللغوي، وفق منظور يعكس رؤية وتوجه كل مدرسة لسانية، فالبنيويون نظروا إليه من خلال النظرية البنيوية وما تفرضه من اعتبارات منهجية في تناول الظواهر اللغوية أمثال الدكتور

حسان تمام الذي يقول "ومن التعليلات التي تعللها النحاة في التماس أصول الظواهر اللغوية الميل إلى السهولة في النطق، والقول بهذا الميل إلى السهولة كان من الآراء الشائعة بين علماء اللغة إلى زمن قريب، ولكنها الآن من الآراء التي لا يؤذن لها بدخول صلب المنهج"[29].إضافة إلى إبراهيم أنيس ومهدي مخزومي ورمضان عبد التواب،...الخ.

أما فئة من الباحثين فتجاوزوا في تناولهم صرامة المنهج الوصفي التصنيفي إلى التعليل والتفسير كالدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، جعفر دك الباب، فخر الدين قبّاوة، حيث يرى دكتور الحاج صالح: أن أهم ما تفخر به البنيوية هو مذهبها الوصفي وتعتبره المذهب الوحيد الذي يستحق بأن يوصف بأنه علمي وتغلو في ذلك أيما غلو....إن النزعة الوصفية المغالية تعارض نزعتين في الحقيقة النزعة إلى الحكم على العبارات بأنها صواب أو خطأ لأنها موافقة أو مخالفة لمعيار اجتماعي ما، والنزعة الثانية هي محاولة تعليل الظواهر اللغوية[30]، وقد تصور البنيويون أن اللغة موضوع من موضوعات الوصف كالتشريح، لا مجموعة من القواعد كالقانون [31]، وحددوا من خلال هذه النظرة وظيفة النحوي " ليس من وظيفته النحوي الذي يريد أن يعالج نحوا لعدد من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة أو يخطئ لهم أسلوبا، لأن النحو دراسة تطبيقية، ولا تتعدى ذلك بالحال"[32].

وبذلك أصبح الاقتصاد اللغوي لدى البنيوية يخضع للوصف والتصنيف، أما عند فئة غير البنيويين فتجاوزوا الوصف والتصنيف إلى التعليل والتفسير اقتداء بأسلوب الأوائل.

هذه بعض التيارات التي تتجاذب المفاهيم بين أطروحاتها، والاقتصاد اللغوي باعتباره خاصية لغوية لم تشذ عن هذا التجاذب والمدّ والجزر، وبذلك أُثري الموضوع بهذه الاختلافات وأصبح يزخر بثراء معرفي واسع.

لا أقصد من هذا القول انعدام وجود تقاطعات بين الباحثين، بل بالعكس اغلب ما ذهبوا إليه فيه اتفاق بينهم، فقد اتفقوا على اعتماد مصطلح الاقتصاد، والإجماع على اعتماد مصطلح يعكس وضوح هذا المفهوم، وآلية توظيفه،" فالحديث عن أي تصور نظري، بعيدا عن سجله الاصطلاحي حديث لا معنى له "[33].

كما اجمعوا على أنه خاصية لغوية ترمي إلى توفير الجهد وتحقيق الفائدة وتم النظر إلى هذا التوفير في الجهد وفق مستويين: مستوى خاص يتعلق بتحقق النظام على المستوى الاستعمالي (الكلام)، وهو اقتصاد متعلق بالأداء ويسمى الاقتصاد في الجهد العضلي، ومستوى عام يخضع له نظام اللغة بكل مستوياتها، وهو اقتصاد متعلق بالنظام اللغوي ويسمى الاقتصاد في الجهد الذهني[34].

4- الاقتصاد اللغوي عند الباحثين العرب القدامى:

يجب الإشارة بادئ ذي بدئ إن الدراسات القديمة لم تفصل الاقتصاد إلى مستويين كما فعل المحدثون، بل تناولته باعتبار الجهد العضلي والذهني شيئا واحدا وعبروا على الاقتصاد اللغوي بمصطلحات متعددة كالإيجاز، والاختصار، والاستخفاف، التخفيف، طلب الخفة، منع الاستثقال... وليس معنى هذا التعدد والتنوع ضبابية في مفهوم الاقتصاد لديهم، بل هو لتحوي العلمية والدقة في وضعها، فالاقتصاد خاصية عامة يمس جميع مستويات

اللغة، ولكن بخصوصية في كل مستوى فوضعوا لكل مستوى مصطلحات خاصة به مراعين في ذلك تلك الخصوصية.

فالتخفيف أو طلب الخفة عند الأوائل مسلك من مسالك العلة التي انتهجوها في تعليل وتفسير بعض الظواهر اللغوية وهي علة غائية بحث تجيب عن السؤال (لماذا؟) في المواطن التي عللت بالتخفيف كالابتداء بالساكن، والتقاء الساكنين و كراهة توالي الأمثال وكراهة التنافر وطرق علاج الكراهات"[35]، و "هي من العلل الثواني التي تعرف بها حكمة العرب "[36] ". و "من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته ولعل طلب الخفة أن يكون أوسع العلل العربية مجال تطبيق، وحسبه أن يجد اعترافا مؤكدا من علم اللغة الحديث، إذ يجد لنفسه مكانا مهما بين مبادئه و مقولاته تحت عنوان economy of effort أي الاقتصاد في المجهود"[37].

وانطلاقا من طلب الخفة استطاع النحاة الأوائل كسيبويه التقنين والتقعيد لبعض الظواهر اللغوية، فنجد في الكتاب مثلا:

خفة الاسم وثقل الصفة.

المذكر أخف من المؤنث.

النكرة أخف من المعرفة.

الإفراد أخف من التثنية والجمع، والتثنية أخف من الجمع.

التضعيف يثقل على ألسنتهم، واختلاف الحروف أخف عليهم.

التقاء الحاءين أخف في الكلام من التقاء العينين[38].

إضافة إلى استعماله "التماسا للخفة "، أو "أرادوا التخفيف"، حتى لا يُعتقد أن التخفيف مجرد طارئ، بل هو وجه من وجوه التعليل، كما ذهب السيوطي إلى القول:...وللاستثقال جمع الأرض لم تجمع في القرآن وجمعت السماء حيث أريد جمعها ،قال﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾[39]، ولاستثقال اللب لم يقع في القرآن ووقع فيه جمعه هو الألباب لخفته"[40]، وأورد السيوطي هذا الحديث عند تعرضه إلى الابتذال أي أن الخفة ليست لتسهيل النطق فحسب بل لتجنب الألفاظ المبتذلة.

ويرى ابن جني أن العرب، كانوا و مازالوا يؤثرون الاقتصاد الشامل والإيجاز والاختصار في كلامهم "ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم لها والأسماء المشروط بها، كيف أغني الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول، فمن ذلك قوله: كم مالك؟ ألا ترى أنه أغناك ذلك عن قولك أعشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ أبدا لأنه غير متناه، فلما قلت (كم) أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة وكذلك أين بيتك؟ قد أغنتك "أين"

عن ذكر الأماكن كلها.. فجميع ما مضى وما نحن بسبيله، مما أحضرناه، أو نبهنا عليه فتركناه، شاهد بإيثار القوم إيجاز وحذف فضول كلامهم"[41].

وقد تلجأ العرب أحيانا إلى استعمال ما يخالف الإيجاز والاختصار و ذلك عند الضرورة فقط، يقول المبرد" من كلام العرب الاختصار المفهم والإطناب المفخم"[42]، ويقول الجاحظ "أن التقليل للتخفيف والتطويل للتعريف والتكرار للتوكيد والإكثار للتشديد"[43]

ويرى أبو هلال العسكري" الحاجة إلى الإيجاز كالحاجة إلى الإطناب "[44] ويقول ابن جني:" قيل لأبي عمرو أكانت العرب تطيل ؟ فقال نعم لتبلغ (التوكيد)، قيل أفكانت توجز ؟ قال:نعم، ليحفظ عنها (التخفف).

إلا أن ابن جني يرى أن العرب "كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه، مصانعين عنه عُلم أنهم إلى الإيجاز أميل، و به أعنى، وفيه أرغب ؛ ألا ترى إلى القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف، كحذف المضاف وحذف الموصوف والاكتفاء بالقليل من الكثير كالواحد من الجماعة وكالتلويح من التصريح، عهدوا نحوه- مما يطول إيراده وشرحه مما يزيل الكشف عنك في رغبتهم فيما خف وأوجز عما طال وأمل، وأنهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعي الحاجة، أبانوا عن ثقلها عليهم، واعتدّوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم "[45].

إن هذا الميل الفطري لدى الإنسان إلى الاقتصاد دفع النحاة إلى مقابلة أقسام الكلم إلى مبدأ الخفة والثقل، فها هو سيبويه يجري هذا التقابل بين الاسم والفعل فيقول:" وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا، ثم لم يلحقها (أي الأفعال) تنوين، ولحقها الجزم والسكون وإنما هي من الأسماء، أن لا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلا هنا، وعبد الله أخونا...)[46].

ويرى أبو البقاء العكبري المقابلة التي أجراها سيبويه تكون من خلال المعنى لا من خلال اللفظ، فيقول: "إن في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقيل، والخفة والثقل تعرفان عن طريق المعنى لا من طريق اللفظ فالخفيف ما قلت مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه، فخفة الاسم انه يدل على مسمى واحد و لا يلزمه غير تحقق معناه كلفظ الرجل، فإن معناه ومسماه الذكر من بني آدم، والفرس هو الحيوان الصهّال، ولا يقترن بذلك زمان ولا مكان ولا غيره، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمن، ولوازمه الفاعل والمفعول وغير ذلك[47].

أما السيوطي فأجرى مقابلة بين الاسم و الصفة فقال:" إن الاسم أخف من الصفة: وذلك: إن الصفة ثقلت بالاشتقاق وبالحاجة إلى الموصوف وتحمّل الضمير[48].

ولست هنا للترجيح بين أقوال العلماء ولكن لأعرض أهمية مبدأ الخفة الذي هو مظهر من مظاهر الاقتصاد في تخريج بعض الأحكام اللغوية وتعليل بعض الأساليب التركيبية والتي تمس جميع مستويات اللغة (الصوتية،

الصرفية النحوية الدلالية) وقد عمد النحاة إلى وضع مصطلحات خاصة بكل مستوى تعكس تحريهم الدقة العلمية فيكون الشحن المعرفي للمصطلح بقدر حجم التنظير.

ففي المستوى النحوي علل سيبويه بعض مواطن الحذف بالخفة والاختصار والاتساع، وكان يعني بالاتساع: مجاز الحذف مردفا إياه بالإيجاز والاختصار[49].

أما الإضمار فكان يكثر استعمالهم له مع حذف العوامل اللفظية كالأفعال في الأمر والتحذير والاستغناء المخاطب عنها أو فيما يكثر استعمالهم وقد يردف هذا الإضمار بالاختزال حينما يعمل الفعل مضمرا وجوبا في الاستعمال مع المصادر كونه يختزل عدة ألفاظ في المصدر المنصوب[50]، قال ابن السراج: " اعلم الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب الذي قبل (الإضمار) إن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه المضاف إليه مقام المضاف... فنحو (سل القرية) تريد: أهل القرية[51].

ومصطلح الاقتصار خص به سيبويه مفعول الفعل المتعدي ليقتصر على فاعله كاللازم ويقع أيضا مع المتعدي لمفعولين [52]، وذكر أبو البقاء الكفوي أن الاختصار هو الحذف لدليل وأن الاقتصار حذف لغير دليل[53]، إما الاستتار فيكون في الضمائر ويعرفه الكفوي بقوله:" المستتر مفروض الوجود مقدرا ولا وجود له بالفعل "[54]، فالمستتر هو الذي لا يكون له صورة لفظية ويصبح واجب الاستتار عندما لا يتمكن الاسم الظاهر أن يقوم مقامه نحو أعملُ ونعملُ، وإذا ذكر الاسم الظاهر فإنه للتوكيد، نحو ﴿ **اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ** ﴾[55]، أنت (للتوكيد).

إن هذه المصطلحات (الخفة، الاختصار، الاختزال، الإضمار، الإيجاز، الاقتصار، الاستتار،.....)، يمثل كل مفهوم منها مظهرا من مظاهر الاقتصاد الخاص.

ويتجلى الاقتصاد اللغوي في المستوى التركيبي، في شقه البلاغي، فيما يعرف بالإيجاز وهو " أن يكون اللفظ أقل من المعنى مع الوفاء به، وإلا كان إخلال يفسد الكلام، أو قلة عدد اللفظ مع كثرة المعاني "[56]، وهو أيضا" تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى، وإن كان المعنى يمكن أن يعبر عنه بألفاظ كثيرة ويمكن أن يعبر عنه بألفاظ قليلة فالألفاظ القليلة إيجاز والإيجاز على وجهين: حذف وقصر؛ فالحذف إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام والقصر بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف"[57].

لقد أولى القدماء ظاهرة الاقتصاد اللغوي اهتماما نراه جليا فيما خلفوه من تراث ضخم، استثمره المحدثون و وظفوه في مباحث مختلفة كتعليل بعض المظاهر اللغوية، كما فعل ذلك الدكتور رمضان عبد التواب في مسألة تسهيل الهمز وانكماش الأصوات المركبة [58]، وكذلك اندثار الأصوات الأسنانية في بعض اللهجات[59]، أعاد هذه الظواهر إلى نظرية أو قانون السهولة والتيسير.

يجب الإشارة هنا أن بعض المحدثين رأوا أن مصطلحات الاختصار والإيجاز والاختزال، وغيرها مما يدل على التقليل في مقابل الإطالة لا علاقة لها بالاقتصاد في التركيب، لأن الاقتصاد توازن بين المجهود والمردود نطقا وخطا ولا يتم هذا إلا بالتزام المتكلم بمعايير (قواعد) اللسان صوتا ومفردة وتركيبا في مخاطبة السامع[60]، لكن اعتماد

السياق المقامي والمقالي، ومعرفة حال السامع هو من الالتزام بمعايير اللسان التي تؤدي بنا إلى التخلص من كل ما يمكن التخلص منه ما دام اللبس مأمونا، ولهذا نحقق الاختصار والإيجاز، وهذا لا يخرجنا من الاقتصاد الذي يعمل على بذل أقل مجهود لتحصيل أكبر مردود[61].

5- الاقتصاد اللغوي و الاستعمال:

إن الاستعمال اللغوي كما هو معلوم يخضع إلى شروط، هي: أمن اللبس وهو عامل مساعد على الاقتصاد، وهذه طبيعة العربية التي ترخصت في المستويات اللغوية المختلفة[62]، وحتى في التغيرات السياقية إذا توفر الوضوح وأمن اللبس[63]، لهذا نجد المبرد يقول في سبب الإدغام: "ليرفع اللسان عنهما رفع واحدة، إذا كان ذلك أخف وكان غير ناقض معنى، ولا ملتبس بلفظ".

وثاني الشروط هو الاقتصاد اللغوي الذي نحن بصدد دراسته وتحليل خصائصه.

والشرط الأخير المتمثل في مراعاة مقتضى الحال، الذي نبّه إليه الأولون في مراعاة السياق الذي ينتج من خلاله الخطاب والملابسات المحيطة به.

من خلال مراعاة هذه الأسس في الاستعمال، يكون المتكلم قد التزم بمعايير وقواعد اللسان صوتا وإفرادا وتركيبا في مخاطبة السامع.

وهذا السلوك اللغوي ليس حكرا على العربية، فالاقتصاد اللغوي ظاهرة تشترك فيها جميع اللغات، كما أشرت من قبل، فهي ظاهرة معروفة في كل اللغات، ففي الفرنسية توظيف اللواحق والسوابق شكل من أشكال الاختصار مثلا السابقة (re) تؤدي معنى تكرار الفعل (recharger)، والسابقة (sur) تؤدي معنى المبالغة (surcharger) والسابقة (de) تؤدي معنى الضدية (décharger)،واللاحقة (ation) تؤدي معنى الاسمية (fasciation)،واللاحقة (eur,iste) تؤدي معنى الفاعلية (chauffeur, journaliste).

ولكن يظهر الاقتصاد في اللغات بدرجات متفاوتة ويتأثر بها التركيب والصوت، وإن كان من الظواهر العالمية في اللغات، إذ أنه ليس وقفا على لغة دون أخرى[64] غير أن العربية خصت بميزات، حرمت منها بقية اللغات:

أ-عدم اختلاطها باللغات الأخرى، واعتمادها على المشافهة في مراحل التهذيب الطويلة، جعلها تُصرف على وجوه كثيرة خلاف اللغات الأخرى التي ارتبطت بالتدوين الذي كبّلها، إضافة إلى هجرة بعض اللغات وتقلبها بين أظهر الأمم، مما أورثها بعض العادات الدخيلة[65].

ب-اللغة العربية لغة موسيقية لأن أهلها يهتمون بصناعة الكلام وتجويده، ويختارون من السلسة الكلامية ما خف على اللسان، وطربت وارتاحت له الأذان.

ج-ارتباط العرب بلغتهم فاق ارتباطهم بالصناعات الأخرى، فتفننوا في تأديتها باقتصاد في الجهد الذهني والعضلي ليسهل الترنم بها ويسهل حفظها واسترجاعها متى دعت الحاجة وكل هذه العوامل عملت على صقل

وتشذيب هذه اللغة لتكون أهلا لاستيعاب القرآن الكريم، بآياته ومقاصده، وإعجازه[66]، فمن خلال هذه الخصائص، ظهر في العربية أشكال من الاقتصاد عز وجودها في اللغات الأخرى.

فعكف الباحثون العرب على دراسة هذه الظاهرة، وتناولوها من جوانب متعدد، مست مختلف مستويات اللغة، فنجدها متناثرة في أغلب المؤلفات التي تهم بدراسة الظاهرة اللغوية، فمثلا أغلب كتب الصوتيات تتطرق إليها بدوافع أنها من أهم صور التعليل والتفسير لبعض المظاهر اللغوية، ككتاب الأصوات اللغوية دكتور إبراهيم أنيس، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية محمد يحي سالم الجبوري، سر صناعة الإعراب لابن جني.

6– خاتمة:

بعد هذه الرحلة البحثية في ظاهرة الاقتصاد اللغوي توصلت إلى النتائج التالية:

1/الاقتصاد اللغوي سمة لغوية ليس حكراً على لغة دون لغة، بل هو سلوك لغوي تتمتع به جميع اللغات، ولكن هناك مفاضلة في مساحة هذا السلوك من لغة إلى أخرى.

2/عرف القدامى الاقتصاد اللغوي، ولكن تحت مصطلحات مختلفة كالحذف، والإضمار والاستتار والاختصار والاقتصار، والاختزال، والإيجاز، والخفة.

3/اتضحت معالم الاقتصاد اللغوي عند المحدثين بشقيه الذهني والعضلي، فعبروا عنه بمقولة الجهد الأدنى، أو قانون التيسير والتسهيل، بمعنى بذل اقل جهد عضلي وذهني والحصول على أكبر منفعة.

4/للغة العربية مظاهر اقتصادية تقل وتندر في غيرها من اللغات، أبرزها الاشتقاق ونظام تأليف الجملة العربية، ويعود ذلك لعدم اختلاط العربية باللغات الأخرى، واعتمادها على المشافهة في مراحل التهذيب الطويلة جعلها تُصرف على وجوه كثيرة.

خلاصة: إن موضوع الاقتصاد اللغوي يفتح آفاقا بحثية جديدة، خاصة مع فتح الدراسات اللغوية على جميع الأنساق المعرفية وتحليل الخطاب و عملية التواصل في ظل مقولات التداولية.

7- الهوامش:

[1] ابن منظور جمال الدين بن مكرم، لسان العربي، ط4، دار صادر، بيروت، لبنان، 2005، مادة (قصد).

[2] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، مادة (قصد)، ص 738.

[3] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ص 353–354.

[4] المعجم الوسيط، مرجع سابق، ج 3، ص 353–354

[5] فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2001، ص9.

[6] بوجمل حمزة، مظاهر الاقتصاد اللغوي في أصوات العربية، ط1، مطبعة بن سالم (الأغواط) الجزائر، 2009، ص 4.

[7] محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، دار الحديث القاهرة، مصر، 2001م، ص654.

[8] الآية 19 سورة لقمان

[9] الآية 9 من سورة النحل.

[10] الآية 42من سورة التوبة.

[11] الآية 32 من سورة لقمان.

[12] الآية، 66 من سورة المائدة.

[13] الآية، 32 من سورة فاطر

[14] محمد بن يوسف أبو حيان القرطبي، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر بيروت، لبنان، (د ت)، 2005، 416/8، 6 /509-510، 424/5، 423/8، 9 /32-33، 320/4

[15] حمزة بوجمل ،مظاهر الاقتصاد اللغوي في أصوات العربية، ص 4.

[16] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ط1، عالم الكتب، مصر، 2006م، ص 292.

[17] فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص 31.

[18] المرجع نفسه، ص 12

[19] .21 عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسة في اللسانيات العربية، ج 2، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 26.

[20] رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1997، ص 75.

[21] فردينان دوسوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس،1985، ص 255.

[22] بيير جيرو، علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، دار طلاس، دمشق، سوريا، 1989، ص 74.

[23] أندري مارتين، وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة نادر سراج، دار المنتخب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1996، ص111.

[24] الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001، ص 109.

[25] عمار ساسي، اللسان العربي وقضايا العصر، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص 94.

[26] أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات، تعريب سعدي زبير، دار الأفاق، الأبيار، الجزائر، ص 154.

[27] سورة المؤمنون، الآية 23.

[28] يحي بن حمزة العلوي، الطراز، مطبعة المقتطف، مصر،1914، ص145.

[29] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، مصر، 2000، ص52.

[30] عبد الرحمان الحاج صالح، مرجع سابق، ص 26.

[31] حسان نمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 24.

[32] مهدي مخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربي، لبنان، 1986، ص19.

[33] سعيد بن كراد، موقعه الإلكتروني.

[34] بوجمل حمزة، مظاهر الاقتصاد اللغوي في أصوات العربية ، ص10.

[35] المرجع نفسه، ص10.

[36] المرجع نفسه، ص 10.

[37] حسان تمام، اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول القاهرية، عدد3، المجلد الرابع، 1984، ص137.

[38] سيبويه، الكتاب، ج1، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، لبنان، ص 156.

[39] سورة الطلاق، الآية 12. .

[40] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، شرح وتعليق محمد ابن الفصل إبراهيم، محمد حاد المولى، على محمد البجاوي المكتبة العصرية، لبنان،2004، ص 156.

[41] 6.أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، ط2، بيروت، لبنان، ص 86.

[42] أبو العباس المبرد، الكامل في اللغة والأدب، مكتبة المعرف، ص 17.

[43] الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج 4، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، 1991، ص 152.

[44] أبو هلال العسكري، كتاب الصناعيين، تحقيق علي محمد البجاري ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر،1952م، ص196.

[45] أبو الفتح ابن جني، الخصائص، ج1، ص 86.

[46] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 20-21.

[47] أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحو بين البصريين والكوفيين تحقيق عبد الرحمان العثيمين، ط1، دار العرب الإسلامي، لبنان، 1406، ص 173-174.

[48] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2006 ص 65.

[49] سيبويه، الكتاب، ص 272

[50] المصدر نفسه، ص 371.

[51] أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين القبلي، ط 4، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1999، ص 255/2.

[52] سيبويه، الكتاب، ص 68-71.

[53] أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 159.

[54] المرجع نفسه، ص 870.

[55] سورة البقرة، الآية 35 .

[56] الجاحظ، البيان والتبيين، مجلد 2 ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط 3، دار التأليف (المالية)، مصر، 1968، ص 28.

[57] الرماني، الخطابي، عبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق وتعليق محمد خلف الله أحمد، محمد زغلول سلام، ط3، دار المعارف، مصر 1976، ص 6-7.

[58] المصدر نفسه، ص78.

[59] المصدر نفسه، ص83.

[60] عمار الساسي، في خصائص اللسان العربي- مبدأ الاقتصاد اللغوي أساس لغة الاختصاص، مجلة المترجم، جامعة وهران، دار العرب للنشر والتوزيع العدد 11جانفي جوان2005، ص25.

[61] بوجمل حمزة، مظاهر الاقتصاد اللغوي في الأصوات العربية، ص9.

[62] حسان تمام، البيان في روائع الفران، ص229/1 وص 75/2.

[63] حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1969 ص 263.

[64] سليمان باقون، علم الجمال اللغوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط 1،1995 /307.

[65] مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العربية، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، لبنان، 2005، ص 70/1.

[66] بوجمل حمزة، مظاهر الاقتصاد اللغوي في الأصوات العربية، ص1819.

8- المصادر والمراجع:

1. القرآن للكريم، رواية حفص.
2. ابن منظور جمال الدين بن مكرم، لسان العربي، ط4، دار صادر، بيروت، لبنان، 2005، مادة (قصد).
3. أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحو بين البصريين والكوفيين تحقيق عبد الرحمان العثيمين، ط1، دار العرب الإسلامي، لبنان، 1406.
4. أبو العباس المبرد، الكامل في اللغة والأدب، مكتبة المعرف.
5. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، ط2، بيروت، لبنان.
6. أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين القبلي، ط 4، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1999
7. أبو هلال العسكري، كتاب الصناعيين، تحقيق علي محمد البجاري ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر،1952.
8. أندري مارتين، وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة نادر سراج، دار المنتخب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1996.
9. أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات، تعريب سعدي زبير، دار الأفاق، الأبيار، الجزائر.
10. بوجمل حمزة، مظاهر الاقتصاد اللغوي في أصوات العربية، ط1، مطبعة بن سالم (الأغواط) الجزائر، 2009
11. بيير جيرو، علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، دار طلاس، دمشق، سوريا، 1989.
12. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، مصر، 2000
13. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1969
14. تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ط1، عالم الكتب، مصر، 2006م
15. الجاحظ، البيان والتبيين، مجلد 2 ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط 3، دار التأليف (المالية)، مصر، 1968
16. الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج 4، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، 1991.
17. جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2006 .
18. جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، شرح وتعليق محمد ابن الفصل إبراهيم، محمد حاد المولى، على محمد البجاوي المكتبة العصرية، لبنان،2004.
19. رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1997.
20. الروماني، الخطابي، عبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق وتعليق محمد خلف الله أحمد، محمد زغلول سلام، ط3، دار المعارف، مصر 1976
21. سليمان باقون، علم الجمال اللغوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995
22. سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، لبنان.
23. الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001.
24. عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسة في اللسانيات العربية، ج 2، موفم للنشر، الجزائر، 2007
25. عمار الساسي، في خصائص اللسان العربي- مبدأ الاقتصاد اللغوي أساس لغة الاختصاص، مجلة المترجم، جامعة وهران، دار العرب للنشر والتوزيع العدد 11جانفي جوان 2005.

26. عمار ساسي، اللسان العربي وقضايا العصر، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007.
27. فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2001 .
28. فرديناند دوسوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس،1985 .
29. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، مادة (قصد).
30. محمد بن يوسف أبو حيان القرطبي، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر بيروت، لبنان، (د ت)،
31. محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، دار الحديث القاهرة، مصر، 2001م
32. مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العربية، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، لبنان، 2005.
33. مهدي مخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربي، لبنان، 1986.
34. يحي بن حمزة العلوي، الطراز، مطبعة المقتطف، مصر،1914.

المقالات:

1- تمام حسان ، اللغة العربية والحداثة ، مجلة فصول القاهرية، ح عدد3 المجلد الرابع 1984ص137.
2- عمار الساسي ، في خصائص اللسان العربي – مبدأ الاقتصاد اللغوي أساس لغة الاختصاص ، مجلة المترجم ، جامعة وهران ، دار العرب للنشر والتوزيع العدد 11جانفي جوان2005،ص25.

المواقع الالكترونية:

1-سعيد بن كراد، المصطلح السيميائي، مجلة علامات، يناير2000،
archive.alsharekh.org/AuthorArticles/6034، تاريخ الاطلاع 15/10/2008.